

الى السيد وزير العدل المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

تحديات تطبيق الحد الأدنى لسن الزواج في المناطق القروية عند الفتيات

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

نود أن نعرب عن تقديرنا للجهود المبذولة في سبيل تطوير مدونة الأسرة، ونشير هنا إلى التعديلات المقترحة، والتي تتضمن تحديد سن الزواج في 18 سنة شمسية كاملة مع إمكانية استثنائها في سن 17 سنة وفق شروط محددة.

في هذا السياق، نود أن نثير انتباه سيادتكم إلى بعض الخصوصيات التي قد تميز الوسط القروي في المغرب، حيث تلعب الأعراف والتقاليد دورا هاما في تحديد مسارات حياة الأفراد. ففي بعض المناطق، يُنظر إلى زواج الفتيات في سن مبكرة على أنه أمر طبيعي، خاصة إذا انقطعن عن الدراسة أو لم تُتاح لهن فرص التعليم أو العمل. هذا الوضع قد يُعرضهن لمخاطر اجتماعية واقتصادية وصحية، ويُعيق مسارهن التعليمي والمهني، ويُقلل من فرصهن في تحقيق ذواتهن والاستقلال المادي. كما أن بُعد المسافة عن المؤسسات التعليمية والصحية، ونقص الوعي بأهمية تعليم الفتيات، وقلة الفرص الاقتصادية المتاحة لهن، عوامل تزيد من تعقيد الوضع في البوادي.

لذا نسألكم السيد الوزير المحترم:

- ما هي الإجراءات والبرامج التي تعتزم الحكومة اتخاذها لمعالجة إشكالية تزويج الفتيات القرويات في سن مبكرة، مع مراعاة خصوصيات الوسط القروي، من خلال تعزيز الوعي بأهمية تعليم الفتيات، وتوفير بدائل اقتصادية مناسبة لهن، وتقريب الخدمات الصحية والاجتماعية منهن؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

محمد بادو